القاضي ومررت بالقاضي فاذا صرف الى النصب اعربته بالفتحه لفظا
كقولك رايت قاضيا لخفة المحققة الفتحه على اليا بخلاف الضمه والكسره
فلذلك انقسم أمره فاعرب في الرفع والجر تقديرا وفي النصب لفظا
ثم قال ونحو مسلمي رفعا وهو كل جمع مذكر سالم اضفته الى يا
المتكلم فاصله في الرفع مسلمون فاجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما
بالسكون فوجب قلب الواو يا وادغامها في يا المتكلم فصار
مسلمي ثم فعل انه عدل عن الواو التي كانت علامة الرفع لاجل
الاستثقال لها مع اليا كما عدل عن رفع قاضٍ بالضمه لاجل الاستثقال
فوجب ان يحكم عليه في حال الرفع بالاعراب تقديرا واما في حال
النصب والجر فيا الاعراب فيه ثابته على حالها تقول رايت مسلمي
ومررت بمسلمي فوجب ان يحكم باعرابه لفظا فيهما لان لفظ الاعراب
الاعراب على حاله لم يتغير بالاضافه الا بالادغام والادغام لا يخرج
الحرف عن حقيقته وسكونه فلذلك حكم عليه في حال الرفع بالاعراب
التقديري وفي حال النصب والجر بالاعراب اللفظي فاذا
الحركات اعرب تقديرا على الوجهين المذكورين من عموم
وخصوص فما سوا ذلك معرب لفظا وهو معنى قوله واللفظي
فما عداه يعني فيما عدا المعرب تقديرا قوله غير المنصرف ما فيه
علتان من تسع او واحده منها تقوم مقامها وهي التسع المذكوره
في البيتين وحكم غير المنصرف الا يدخله كسر ولا تنوين لشبهه
بالفعل وشبهه به لكونه فرعا من جهتين لان العلل كلها فرعيه
فالعدل فرع عن المعدول عنه والوصف فرع عن الموصوف والتانيث
والتانيث فرع عن التذكير والتعريف فرع عن التنكير والعجمه
فرع عن العربيه لانها دخيله في كلامهم والجمع فرع عن الافراد والتركيب

كذلك

كذلك والالف والنون الزايدتان فرع المزيد عليه ووزن الفعل
فرع على وزن الاسم فاذا ثبت انها فروع وحصل في الاسم اثنان منها
صار بهما فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع عن الاسم
من جهتين احداهما ان الاسم الامستغن عنه وهو غير مستغن
وما كان مستغنيا فهو اصل والثاني ان الفعل مشتق من الاسم
والمشتق من الاسم فرع عن المشتق منه فلما اشبه الفعل قطع عما
ليس في الفعل وهو الجر والتنوين ثم قال ويجوز صرفه للضروره
او التناسب فاما الضروره فانها تحوج الى رد الشيء الى اصله واصل الاسم
الصرف وقوله او التناسب كقوله تعالى سلاسلا واغلالا وسعيرا
وقوله قواريرا قواريرا فاما سلاسلا فانه لما انضم الى الاسم اسما
منصرف حسن ان يرد بها الى اصله مراعاه للتناسب واما قواريرا
ونحوه فلانه راس ايه ورويس الاي في اخواتها بالالف فحسن صرفه
ليوقف عليه بالالف فيتناسب رويس الاي ومايقوله بعضهم من
ان صرف مثل ذلك لكونه الاصل اشارة الى تجويز الامرين فيه بالطل
لامتناع جواز مثل قولك في جا ابراهيم واحمد في التسعه اجمالا منهم
ثبت ان الوجه ماذكرناه من قصد التناسب قوله ومايقوم
مقامهما الجمع والف التانيث يعني المقصوره والممدوده وانما
قام الجمع مقام العلتين لانه صيغه منتهى في المجموع فكانه جمعان
وانما قام كل واحده من الفي التانيث مقام علتين للزومهما الاسم
لزوما لا انفكان عنه بحال فجعل لزومهما كتانيث تان فصار
كانه تانيثان قوله فالعدل الى اخره العدل معناه ان تعدل
من صيغه الى صيغه اخرى وذلك على ضربين احدهما ان يتحقق العدل
بالنظر اليه في نفسه بدليل يدل عليه والاخر ان يكون غير متحقق

الاسما